الدكتور يوسف والى

نائب رئيس الوزراء - أمين عام الحزب الوطنى - وزير الزراعة

- ☐ النقد عنصر أساسى من عناصر الحياة الديمقراطية.
- ☐ دور الحزب الوطنى وحكومته متطابقان دون انفصال أو تباين.
- ☐ الرئيس مبارك يفصل دائما بين دوره كرئيس لكل المصريين وبين رئاسته للحزب الوطنى.
- ☐ الديمقراطية فى وصول المعارضة إلى السلطة.. والحزب الوطنى قادر على الاستمرار فى حمل المسئولية.
- ☐ الأحزاب الموجودة حاليا تستوعب النشاط السياسى لكافة التيارات السياسية فى مصر.
- ☐ قيام أحزاب على أسس دينية لا يتفق مع طبيعة الشعب المصرى.
- ☐ حرية التعبير ركيزة الحياة الديمقراطية.

الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء، وأمين عام الحزب الوطنى، ووزير الزراعة

الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء – أمين عام الحزب الوطنى ووزير الزراعة عرف بقدرته على المزج بين الاخلاص والتفانى فى العمل وحب الوطن، ولذلك نجح فى الجمع بين العمل الحزبى والسياسى والتنفيذى فى آن واحد وحقق نجاحات كبيرة فى المجالات الثلاثة.. بالاضافة إلى رئاسة وعضوية عشرات المنظمات والجمعيات واللجان العلمية المصرية والعربية والأجنبية، كما أن له ٦٠ مؤلفا علميا فى مجالات الزراعة والنباتات والبساتين، و٦ كتب، وحاصل على أكثر من وسام استحقاق من مصر ووسام الشرف من فرنسا..

كان لابد أن الدكتور يوسف والى من بين أوائل ضيوف هذا الكتاب فهو بحكم سماته الشخصية وموقعه وبحكم جمعه بين المسئولية التنفيذية والسياسية والحزبية يملك الكثير من الاجابات عن أهم علامات الاستفهام التى تفرض نفسها عند الحديث عن التجربة الديمقراطية فى مصر.

دور الحزب الحاكم

وقد بدأ حديثه عن تصوره للدور الذى يجب أن يلعبه أى حزب حاكم فى العالم خاصة الحزب الوطنى فى مصر فيقول:

– الدور السياسى لأى حزب فى العالم سواء كان فى الحكم أو فى المعارضة ينطلق من الأمانى القومية للجماهير فى المرحلة التى يعيشها البلد.. فعلى سبيل المثال فرضت قضايا التحرر والاستقلال نفسها على برامج الأحزاب السياسية فى مرحلة معينة، ثم تلتها قضايا مثل التنمية والديمقراطية وتعزيز الاستقرار باعتبارها مطالب شعبية واضحة لابد أن تستوعبها برامج الأحزاب ووسائلها لتحقيق هذه الأهداف والرغبات.

والحزب الحاكم باعتباره يتحمل مسئولية الحكم فى اطار الثقة التى أولاها له الناخبون ايمانا بما طرحه من برامج ووسائل يتحمل تبعات ومسئوليات التنفيذ

ومتابعة الانجاز ضمانا لاستمرار ثقة الناخبين وتأييدهم.. فإذا عدنا للحزب الوطنى الديمقراطى نجد أن تشكيلاته تقوم بعملها لمساندة حكومة الحزب وامدادها بالرأى والمشورة المستمرة من خلال المعايشة المستمرة لمطالب الناس وقضاياهم والوعى بطبيعة المتغيرات التى تعيشها مصر والأمة العربية على المستويات الإقليمية والدولية، كما أن تشكيلات الحزب تضطلع بمهمة دراسة مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة قبل عرضها على مجلس الشعب تأكيدا لتعبيرها عن مطالب الناس وتيسيرا لخطط التنمية التى تعرض على تشكيلات الحزب قبل إقرارها، كما حدث فى المؤتمر العام الرابع للحزب الذى كان موضوعه الوحيد هو دراسة ابعاد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويأتى المؤتمر الخامس ليناقش قضية البطالة باعتبارها أهم القضايا التى يواجهها مجتمعنا فى المرحلة الحالية بانعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل إن النشاط الخارجى والعربى للحزب يقوم على دعم التوجهات الأساسية للسياسة العربية المصرية التى أرساها الرئيس محمد حسنى مبارك بهدف دعم وحدة الصف العربى وهو مطلب وطنى مصرى أصيل كما عبرت عنه لجنة الشئون العربية للحزب، كما أن العلاقات الخارجية للحزب وما تم توقيعه من بروتوكولات للتعاون مع العديد من الأحزاب الافريقية والدولية تستوعب دور مصر فى القارة الافريقية وفى الساحة الدولية ومتطلبات خطط التنمية بدول العالم الثالث. باختصار فإن دور الحزب وحكومته متطابقان، وتأتى طبيعة نشاط كل منهما لتفرض شكل هذا النشاط دون أى انفصال أو تباين على مستوى الهدف.

التعددية رغبة شعبية

* وحول ما يثار من أن التجربة فى مصر قد بدأت بقرار من أعلى واتهام الأحزاب بشكل عام بالضعف يقول:

– التعددية الحزبية فى مصر جاءت تعبيرا عن رغبة حقيقية لدى الغالبية من أفراد الشعب المصرى فرضت نفسها على ما اتخذ من قرارات ضرورية فى هذا

الشأن، فالأصل هو الإرادة الشعبية والتى استوعبت أيضا المتغيرات الدولية والتوجه الديمقراطى فى العديد من مناطق العالم مع الحفاظ على خصوصية الحياة الديمقراطية فى مصر والتى تتمشى مع طبيعة الشعب المصرى الذى هو من أكثر الشعوب فى العالم تجانسا وتكافلا، ولابد أن تأتى الممارسة الديمقراطية لتدعم هذا التجانس والتكافل مع الحفاظ على حرية التعبير وتأكيد الدور الرقابى لأحزاب المعارضة، كما أن تطور الحياة الديمقراطية فى مصر يؤكد اتساقها مع ظروف تطور المجتمع المصرى..

أما عن قوة الأحزاب وضعفها فهو أمر تحدده صناديق الانتخاب، وتباين وتفاوت شعبية الأحزاب أمر طبيعى فى جميع دول العالم.. أما الانتقاد العام أو الاتهام بالضعف فهو ما لا يمكن قبوله.

إن عدد المنضمين للأحزاب يقترب من ٣ ملايين مواطن والعضوية المفتوحة تكفل زيادة هذا الرقم الذى يتطور فعلا، ومن المؤكد أن الدور النشط الذى يقوم به هؤلاء الأعضاء هو المعيار الحقيقى لنمو التجربة الحزبية فى بلادنا.. فى اطار الانتماء الكامل للمصالح الوطنية التى دفعتنا إلى المشاركة فى الحياة السياسية.

أما عن النقد فهو عنصر أساسى من عناصر الحياة الديمقراطية، بل انه علامة صحية تعكس الرغبة فى التطوير والنمو، ولاشك أن استمرار التجربة الديمقراطية المصرية وما يصاحبها من حرية واسعة للنقد والتعبير عن مختلف الآراء ورعاية الرئيس حسنى مبارك للحياة الديمقراطية ايمانا راسخا بمحوريتها بالنسبة لحياتنا الاقتصادية والاجتماعية يؤكد النجاح الذى شهدته التجربة الحزبية مع الترحيب بكل ما يوجه إليها من نقد يسهم فى تطوير الأداء.

وحول دور أحزاب المعارضة عموما وفى مصر على وجه الخصوص والانتقادات التى توجه للحزب الحاكم لعدم تأثيره فى الحياة السياسية يقول الدكتور يوسف والى:

– كما ذكرت سلفا فإن الحدود التى تفصل بين أدوار كل من الأحزاب الحاكمة والمعارضة تتصل بطبيعة وضع كل منها فى الحياة السياسية، فلا شك أن

النقد ومحاولة الوصول إلى الحكم سيغلب على طبيعة أنشطة الأحزاب المعارضة فى اطار ما طرحته من برامج، بالإضافة إلى الدور الرقابى الهام لأحزاب المعارضة والذى يكتسب أهمية خاصة فى البلاد محدودة الموارد مثل بلادنا.

أما عن مقولة عدم تأثير الحزب الحاكم فى الحياة السياسية فأستطيع أن أؤكد أن هذا القول يتنافى مع الواقع، فالتأثير السياسى للحزب الوطنى واضح فى كافة مجالات الحياة ببلادنا فى اطار التنسيق والتكامل بين جناحيه التنفيذى فى الحكومة أو جناحه التشريعى فى البرلمان، ومن البديهى أن تتصل هذه الأدوار بصورة لا يمكن فصلها، وليس فى تصورنا أن نفصل بين هذه الأدوار فذلك يتنافى مع العلاقة العضوية التى تربط تشكيلات الحزب بالجهاز التنفيذى والهيئة البرلمانية.

ويواصل الدكتور/ يوسف والى حديثه عن المعارك المستمرة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة وعن توقف الحوار بينها فيقول:

– كلمة المعارك لا يمكن اطلاقها على الحوار الواجب بين الحزب الوطنى وأحزاب المعارضة سواء فى أجهزة الإعلام أو تحت قبة البرلمان أو فى المؤتمرات واللقاءات السياسية، وإن احتد الحوار فى بعض الأحيان فهذا لا يعنى صداما أو قطيعة، فما يجمعنا هو الانتماء للوطن وقضاياه وهو بُعد يعلو فوق أية انتماءات حزبية، نحن نتفق ونختلف من أجل مصلحة الوطن، ووحدتنا هى أقوى دعائم تحقيقنا لمصالح وطننا.

ان جولات الحوار بين الحزب الوطنى والمعارضة مستمرة وتتخذ أشكالا متعددة، وما نقصده من الاجتماعات التنظيمية التى ضمت كافة قيادات أحزاب المعارضة سوف تستأنف قريبا امتدادا لما سبق من لقاءات أخرى ناقشت قضايا هامة مثل قضية الدعم وغيرها، ومن المؤكد أن الجولة القادمة سوف تتركز حول القضايا الوطنية والدولية الهامة مثل قضية البطالة والمتغيرات الدولية.

* ونطرح على أمين عام الحزب الوطنى مطالبة أحزاب المعارضة المستمرة بتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى فيقول:

– لاشك أن الممارسة الديمقراطية التى تشهدها مصر برعاية القيادة السياسية قد جعلت هذا المطلب غير منطقى، فالرئيس مبارك يفصل دائما بين دوره كرئيس لكل المصريين وبين رئاسته للحزب الديمقراطى التى تشكل جانبا كبيرًا من شعبية الحزب. ويواصل الدكتور يوسف والى قائلا:

– مسئولية الحكم ألقت على الحزب الوطنى الديمقراطى أعباء ثقيلة استوجبت جهودا حزبية مكثفة لتحقيق المصلحة الوطنية والقومية واستمراره فى الحكم فوجود الحزب فى الحكم عند نشأته لا يفرض الإسترخاء الذى يؤدى إلى الضعف، بل على العكس يستوجب جهدًا ضخما للاستمرار، وهذا يدعم نشاط الحزب ويستنفر طاقاته.

هذه هى الديمقراطية.. وإن كنت على يقين من أن الحزب الوطنى الديمقراطى قادر بإذن الله، على الاستمرار فى تحمل المسئولية ونيل ثقة جماهير الشعب المصرى فى إطار ما يعبر عنه من وسطية واعتدال وهى قيم عاشت دائما فى وجدان الشعب المصرى.

أحزاب أم صحف

* وحول ما يثار من أن الأحزاب المصرية ما هى إلا صحف وأن جريدة مايو هى أضعف الصحف الحزبية يقول د. والى:

– لا يمكن أن آخذ هذا القول على علاته.. فهذا الكلام لا ينطبق على جميع الأحزاب المصرية، كما أن اعتماد الحزب على صحيفته أمر جيد، ولكن الاعتماد عليها فقط غير معقول، فلابد أن تتعدد وسائل الحزب فى الوصول إلى الجماهير دعما لعلاقته بها.. وفى إطار التقييم الموضوعى الهادىء نجد أن مايو قد قامت وتقوم بدورها الصحفى والحزبى بالنظر إلى توقيت ظهورها الأسبوعى حتى الآن، وهذا لا يصادر بطبيعة الحال على ضرورات إجراء التطوير المستمر لها شكلا ومضمونا، ولعل ما يحدث فى الوقت الحالى يتم فى هذا الاطار.

أما عن دور الصحافة المصرية بشكل عام فهو دور أساسى فى حياتنا الديمقراطية باعتبارها احدى قنوات التعبير الهامة والمؤثرة ومدى ممارستها لحريتها فى النقد بكل حرية أمر يستطيع أى مراقب منصف أن يتعرف عليه بكل سهولة، وفى تقديرى أن الفارق بين صحافة الأحزاب والصحافة القومية يجب أن يكون هامشيا، ذلك أن ما يجمع الجميع من انتماء أصيل لمصالح الوطن يجب أن يكون هو العنصر الغالب، وتبقى بعد ذلك حدود الخلاف محصورة فى اهتمام الصحف الحزبية بمساندة أحزابها والدعوة لبرامجها.

أما عن الذين يدعون بأن الصحافة القومية هى صحافة للحزب الحاكم فاننى أقول لهم: إن حجم ما يوجه للحزب الوطنى من انتقادات فى الصحف القومية يكاد يفوق مثيلاتها فى صحف المعارضة، وهذا ينفى عنها شبهة الانتماء للحزب الحاكم، ولكن هذا لا ينفى بطبيعة الحال ضرورة اهتمام الصحف القومية بأنشطة الحزب الحاكم، وحكومته فى اطار موضوعى محايد يستوعب إحتياجات الجماهير إلى المعرفة وحقهم الإعلامى المشروع.

التيارات السياسية والأحزاب

– ويحدد الدكتور يوسف والى دور القوى المتواجدة فى الساحة ولم تتحول إلى أحزاب وحركتها وامكانية تحولها إلى أحزاب ومنها الإخوان المسلمين.. يجيب قائلا:

فى تقديرى أن الأحزاب المصرية القائمة حاليا تستوعب النشاط السياسى لكافة التيارات السياسية فى مصر ولكنى كما ذكرت مرارا لا أصادر بهذا الرأى حق أى تيار سياسى فى إنشاء حزبه المستقل، هذا طريق كفله القانون وسلكته تيارات سياسية أخذت طريقها كأحزاب إلى حياتنا السياسية.

وكما قلت من قبل فإن صناديق الانتخاب هى المحددة للأدوار السياسية فى الحياة الديمقراطية وقيام أحزاب على أسس دينية لا يتفق مع طبيعة الشعب

المصرى واحترامه العميق للقيم الدينية مما يجعلها تسمو فوق دواعى الخلافات السياسية.

قلت للدكتور والى:

ما هو رأيكم فى ظاهرة المستقلين الذين يمارسون العمل السياسى دون أن ينضموا إلى الأحزاب؟ ولماذا فى تقديركم تتضخم هذه الظاهرة فى مصر؟

– قال: ظاهرة المستقلين موجودة فى معظم البلدان الديمقراطية وهى ظاهرة طبيعية تتصل بنظم الانتخابات وهى تنحسر فى مصر ولا تتضخم بالنظر إلى تطور تجربة التعددية الحزبية فى بلادنا وازدياد أهمية دور الحزب فى الحياة السياسية بشكل أقوى من الأفراد المستقلين.

حرية التعبير

– وحول ما يقال من أن الديمقراطية فى مصر ترتكز فقط على حرية التعبير وعن دور مجلس الشعب وما يجرى فيه من ممارسات يرد قائلا:

هذه إيجابية تضاف إلى إيجابيات حياتنا الديمقراطية، فلا شك أن حرية التعبير هى ركيزة الحياة الديمقراطية فى كل زمان ومكان بما تكفله من عنصر المشاركة فى اتخاذ القرار بشكل مباشر أو غير مباشر فى إطار مساندة الرأى العام للآراء الايجابية التى تطرحها الأحزاب المختلفة سواء كانت فى الحكم أو فى المعارضة.

– إن مجلس الشعب المصرى يمارس بكل حرية وكفاءة دوره التشريعى والرقابى وهو دور محورى فى الحياة السياسية لأى دولة، وفى الدول الديمقراطية بصفة خاصة، وأعضاء المجلس لا يعرفون دائما الفارق بين الحوار الديمقراطى والسلوكيات غير البرلمانية ويواجهونها بما تستحقه من حسم يكفل اختفاءها من حياتنا السياسية.

إن من يتابع سير المناقشات وما يتخذ من قرارات فى مجلس الشعب يؤكد

الحرية التامة التى تمارس بها المعارضة دورها داخل مجلس الشعب بعيدًا عن ديكتاتورية الأغلبية، أما خروج أحد أعضاء الحزب الوطنى عن اجماع الحزب فيخضع لتقييم فورى ويتقرر فى إطاره ما يستحق من محاسبة، ذلك أن حرية الرأى مكفولة لجميع الأعضاء فى اجتماعاتنا الحزبية، وبكل صراحة ووضوح ما نتفق عليه بعد ذلك فلابد أن يكون موضوع الإحترام من الجميع سواء اتفقوا معه فى البداية أو إختلفوا.

* وحول ما يقال من اتساع حقوق السلطة التنفيذية فى الحياة السياسية بما يخل بالتوازن العام يقول الدكتور يوسف والى:

– أما اتساع نطاق عمل السلطة التنفيذية فى مصر فتلك حقيقة تاريخية فرضتها ظروف تاريخية وجغرافية وحضارية لا يمكن انكارها، واتساع هذا النطاق يحمل فى داخله توازنا دقيقا بين الحقوق والواجبات أو بين الصلاحيات والمسئوليات، ولكنه لا يمس من قريب أو من بعيد التوازن المطلوب بين عناصر الحياة الديمقراطية فى مصر.

* وفى النهاية يقيم الدكتور يوسف والى أمين عام الحزب الوطنى مسيرة الديمقراطية فى مصر قائلا:

– التقييم مسئولية وحق من يراقب ويتابع ويحلل، ولكنى أشعر بالتفاؤل فيما يتعلق بمستقبل حياتنا الديمقراطية بارتباطها المتزايد بمصالح الوطن والأمة العربية واتساع نطاق حرية النقد والتعبير فى إطار من الحفاظ على إستقرار الوطن وأمنه إستيعابا للدروس التى تأتينا من خارج الحدود.